

تونس 27 جانفي 2022

تقرير نشاط خلية الحوكمة لسنة 2021

تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 2016/08/12 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها تم خلال شهر أكتوبر 2017 تركيز خلية الحوكمة بصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وذلك إثر جلسة مجلس إدارة الصندوق المنعقدة بتاريخ 2017/09/25 كما تم تعيين إطار على رأس هذه الخلية بخطة مدير.

وتتولى هذه الخلية بالأساس السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد وكذلك نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة من خلال إرساء آليات للحوكمة والمساهمة في تطوير ثقافة النزاهة وتحسين علاقات الصندوق ببقية الأطراف المتداخلة في عمله وذلك في إطار المسؤولية المشتركة.

وإعتبارا للوضع الصحي وتفشي فيروس كورونا لفترة زمنية طويلة خلال سنة 2021 فإن نشاط الخلية كان في أغلبه عن بعد والاقتصار على المشاركة في بعض الدورات التكوينية المبرمجة خارج فترات الحجر الصحي ومن بين هذه الدورات ما يلي:

* دورة تكوينية حول " الحوكمة الرشيدة" في شكل 8 وحدات تغطي 75 ساعة تكوين تمتد على مدى ثلاثة اسابيع منظمة من قبل المدرسة الوطنية للإدارة بالاتفاق مع الخلية المركزية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة والمؤسسات والمنشآت الراجعة لها بالنظر.

* دورتين تكوينيتين حول "التوقي من أخطاء التصرف وشبهات الفساد لتكريس الحوكمة بالهيكل العمومية" وحول "خلايا الحوكمة والهيئات العمومية: شركاء لترسيخ الشفافية وتعزيز التوقي من الفساد" منظمتان من قبل مصالح الحوكمة برئاسة الحكومة بالشراكة مع مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية.

* دورة تكوينية حول "دور خلايا الحوكمة والتدقيق ومراقب التصرف في ارساء مقاربة التصرف العمومي السليم بالمؤسسات والمنشآت العمومية" منظمة قبل الصندوق عن طريق مكتب التكوين "Leaders Training"

* دورتين تكوينيتين منظمتين من قبل الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد حول "التصرف في حالات تضارب المصالح في القطاع العام والتوقي منها" وحول "تضارب المصالح والإثراء غير المشروع بالقطاع العام: النتائج والرهانات".

- تولت خلية الحوكمة في بداية سنة 2021 تذكير كافة أعوان الصندوق المعنيين بضرورة التقيد بأحكام القانون عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وذلك بإيداع تصاريحهم لدى مصالح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وكذلك الإشارة الى ضرورة تقديم تصريح جديد كل ثلاث سنوات لكل خاضع للتصريح او في صورة حصول تغيير جوهري على الوضعية الاصلية، علما وأن خلية الحوكمة تولت التنسيق مع إدارة المصالح المشتركة بالصندوق لتقديم التوضيحات اللازمة للأعوان حول قانون التصريح بالمكاسب و تحسيس المعنيين و حثهم على المبادرة بإيداع تصاريحهم لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قبل فوات الآجال، كما تجدر الإشارة وانه تمت مكتبة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للتأكد من تولي عدد من أعضاء اللجان بالصندوق بالتصريح بمكاسبهم من عدمه.

- في إطار تدعيم الجانب التحسيبي للتوقي من الفساد بادرت خلية الحوكمة بتاريخ 2021/01/19 بتعميم مدونة السلوك، الصادرة بمقتضى الامر عدد 4030 لسنة 2014 المؤرخ في 2014/10/03، على كافة أعوان الصندوق وذلك عن طريق الشبكة الداخلية، كما أنها شرعت في إعداد مدونة سلوك قطاعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومشمولات المؤسسة و تتضمن بالأساس التوقي من المخاطر الناجمة عن طبيعة نشاط الصندوق.

- تعهدت خلية الحوكمة بشبهتي فساد صادرتين عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الأولى تهم نشاط ودادية موظفي الصندوق بعنوان سنوات (2016-2018)، في ما تتعلق الثانية بطلب عروض حول إسداء خدمات تتمثل في حجوزات فندقية وتذاكر طائرة وكراء سيارات (طلب عروض عدد 2018-21) تم التنسيق بشأنهما مع الهياكل المعنية بالصندوق وإفادة الهيئة بملفين تامي الموجب.

- تم خلال سنة 2021 إحداث فريق عمل مكلف بتطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020 للقيام بجرد الإجراءات الإدارية المرتبطة بمجال تدخل كل وزارة وتقييم الإجراءات الإدارية وإعداد الصيغة الأولية لمقترحات الحذف والتبسيط، كما تم تعيين رئيس خلية الحوكمة ممثلا عن الصندوق ليتولى التنسيق مع الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية لإحكام تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية خاصة منها المتعلقة بالمتعاملين مع الإدارة.

- تولت خلية الحوكمة بالصندوق الإنخراط بالمنصة الالكترونية المعدة من قبل مصالح الحوكمة برئاسة الحكومة والتفاعل مع عديد المنشورات و الاستفادة من الوثائق والدراسات المدرجة بها في مجال التوقي من الفساد.

- تطبيقا لأحكام الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 والذي أخضع الصندوق إلى إشراف وزارة الداخلية، تولت خلية الحوكمة بالصندوق ربط الصلة بالخلية المركزية بوزارة الداخلية لتكثيف النشاط معها في مجال الحوكمة.



- تولت خلية الحوكمة إعداد إستراتيجية الصندوق في مجال الحوكمة للسنوات 2022-2026 وتم التركيز بالخصوص على تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالصندوق من خلال إعداد بطاقة تتضمن مختلف مراحل ومتطلبات الوصول إلى سياسة فعّالة وناجعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

برنامج عمل خلية الحوكمة خلال سنة 2022:

ستتولى خلية الحوكمة خلال سنة 2022 العمل على تدعيم المحاور التالية:

- * محور تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالصندوق من خلال تحقيق سياسة فعّالة وناجعة في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ووفق جدول تم إعداده للغرض ضمن إستراتيجية الحوكمة للفترة 2022-2026 .
- * محور تعزيز الشفافية صلب الصندوق من خلال تسهيل عملية النفاذ إلى المعلومة و تطوير وإثراء الموقع الالكتروني للصندوق بجملة من المعطيات ذات جدوى.
- * محور تحسين الأداء في مجال الصفقات العمومية والتصرف في الحياة المهنية للأعوان
- * محور تحسين التصرف المالي بالصندوق من خلال تطوير منظومة التصرف في المشاريع وجعلها أكثر فاعلية وشفافية مع حسن إستغلال وإستعمال الموارد المالية.
- * محور التكوين و تعزيز القدرات: يتضمن مختلف الأنشطة والبرامج الرامية إلى تعزيز قدرات أعوان الصندوق في مجال الحوكمة الرشيدة والتوقي من الفساد عن طريق تكثيف الدورات التكوينية في المجال.
- * محور تحسيس أعوان الصندوق بأهميّة الحوكمة في تسيير نشاط المؤسسة والتأكيد على ضرورة إلزامهم بمدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي وتطوير جذاذات وملصقات تدعو الى مقاومة الفساد والتبليغ عنه.

٥٧

المقترحات:

- * ضرورة تدعيم خلية الحوكمة بالموارد البشرية والمادية ليتسنى لها القيام بجميع مشمولاتها وفق ما يقتضيه الأمر المحدث لخلايا الحوكمة.
- * ضرورة تنقيح الأمر عدد 1158 لسنة 2016 لمزيد توضيح المهام الموكولة لخلية الحوكمة لأن النص الحالي لا يتضمن مهام تقريرية محددة بما أن هذه المشمولات جاءت في صيغة العموم.
- * أن تتولى وحدة التدقيق الإسراع بإصدار مذكرة إجراءات تهم خلية الحوكمة وتبين بدقة علاقتها مع بقية هياكل الصندوق.
- * مزيد التنسيق بين خلايا الحوكمة والخلية المركزية بالوزارة والعمل على تنظيم أنشطة تشاركية بين مختلف خلايا الحوكمة والأطراف الأخرى التي لها علاقة بالحوكمة والتوقي من الفساد.
- * الحرص على حضور خلية الحوكمة صلب اللجان المحدثّة بالمؤسسة ولو بصفة ملاحظ.



رئيس خلية الحوكمة
منصف بن محمد الطاهر